والنائم ومنع الرقبة وينقضه كل ما خرج من السبيلين
ومن غير السبيلين ان كان نجسا وسال عن رأس الجرح
والقي ملا الفم الا البلغم وينقضه الدم والقيح وان لم
يملا الفم واذا اختلط الدم بالبصاق فان غلبه اوساله
نقض والاغماء والجنون والنوم مضطجعا ومتكئا وسنة
ينقض والنوم قاعدا راكعا وساجدا وقاعدا ومس
الذكر والمراة لا ينقض والقهقهة في الصلاة تنقض
الوضوء فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل
جميع البدن وسنته ان يغسل يديه وفرجه وينوي ما يجب
عليه من غسل جنابة او حيض او نفاس ثم يتوضا
ثلاثا ويوجه غيبوبة الشعر في قبل او دبر على الفاعل
والمفعول به وازالة النجاسة على وجه الدقوق والسنن
والتطلع للغسل والنفاس من استيقظ فوجد بللا
ولا يذكر احتلاما فعليه الغسل وغسل الجمعة والعيد
والاحرام سنة ولا يجوز للمحدث والجنب مس المصحف

والشركة الضمان والمفاوضة ان يوكل كل واحد صاحبه ويضمن ويودع
فيما يجري بينهما في المال وشركة الصنائع ان يشترك صانعان
اتفقا في الصنعة او اختلفا على ان يقبلا الاعمال ويكون الكسب
بينهما او بين صانعين اتفقا في العمل فيجوز وما يقبله احدهما
يلزمهما فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب بالاجر وشركة
الوجوه وهي ان يشتركا على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا
وسعهد على الوكالة وان شرطا ان المشتري بينهما فالربح
ذلك ولا يجوز الزيادة فيه وان اشترى كل واحد منهما نصف
زاوية يستوفي المال لا يصح والكسب للعامل وعليه اجرة نصف
او زاويته والربح في السلعة على قدر المال ويبطل
شرط الزيادة واذا مات احد الشريكين او لحق بدار الحرب
مرتدا بطلت الشركة وللباقي من احد الشريكين ان يوكل قماله
للآخر الا اذا نهاه واذن كل واحد منهما لصاحبه فاذا معا
ضمن كل واحد حصة شريكه وان اذنا متعاقبا ضمن الثاني
للاول علم بذا به او لم يعلم وقيل ان لم يعلم لا يضمن كتاب

INDIRA GANDHI NATIONAL CENTRE FOR THE ARTS
DELHI M.S.S.

ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح واضرب ما كان
له من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة تصح نصيب
واذا ضربت سهام كل وارث في المضروب خرج نصيبه
وتدفع التركة من الورثة او الغرماء ان كان من الورثة
والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح
في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح تخرج نصيب
ذلك الوارث وان لم يكن منهما موافقة فاضرب سهام كل
وارث من التصحيح في جميع التركة وكذلك تعمل المعروفة نصيب
كل فريق ومجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهام الورثة
ومن صالح من الورثة او الغرماء على شيء من التركة فاطرح
كان لم يكن ثم اقسم الباقي على ما بقي والله تعالى

اعلم ان محصر الفتوى بمجلس وهو في اليوم المبارك
حادي عشري شهر الله اكرام رجب الاصبعام
سنة تلث وتسعين والف حسبي الله عليها على
يد الفقير احمد بن عبد اللطيف المدني
عفى عنهما ولوالديه